مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد 2. العدد 4 .كانون الاول 2016: ص ص 151-166
DOI: 10.21928/juhd.20161225.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

أثر الحـــكم الرشـــيد في التنـــمية الاقتصـــادية من منظـــور إسلامي بالإشارة إلى إمكانية تطبيقه في إقليم كوردستان العراق*

م.م. إبراهيم مهدي عارف/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة التنمية البشرية

المُلخص:

على الرغم من وجود الإمكانات والموارد المتاحة في الإقليم إلا أنه يعاني من أوضاع تنموية واقتصادية صعبة، وانتشار فساد مؤسساتي مرتب، ويعود هذا في نظر الاقتصاديين والمؤسساتيين إلى عدم وجود اصلاحات اقتصادية حقيقية وعدم تمشية هذه الإصلاحات مع الإصلاح المؤسساتي، فإن وجود إمكانات وموارد هائلة في أي دولة ما لوحدها ليست كفيلة بجعل البلد على عجلة التنمية، بل يحتاج إلى سياسيين وإداريين واعيين لإدارتها، وبهذا ظهر ما يطلق عليه الحكم الراشد.

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر الحكم الرشيد في التنمية الإقتصادية وتحقيقها. حيث أصبح كل المجتمعات تُدرك أن التراجع الإقتصادي والتنموي إنما ناشيء عن الحكم غير الصالح وعدم وجود إدارة رشيدة في البلد. فناقش البحث خصائص ومباديء ومؤشرات الحكم الرشيد من منظوري الوضعي والإسلامي وعلاقة كل ذلك بالنمو الإقتصادي، كما تم بيان الواقع التنموي في إقليم كردستان العراق، ومناقشة مؤشرات الحاكمية الرشيدة التي وضعها البنك الدولي، وفيما يخص العراق اتضح أن جميع هذه المؤشرات ذات قيم سالبة سواء في المدة التي سبقت أحداث ٢٠٠٣ أم تلك التي بعد هذه المدة وحتى اليوم.

ورغم أن الإقليم شبه مستقلة إداريا واقتصادياً عن العراق إلا أن الأوضاع السياسية فيهما متوافقة إلى حد ما، حيث الحكم في العراق يعاني من محاصصات طائفية وقومية وفي الإقليم يعاني من محاصصات حزبية وفئوية وعلى أساس اجتماعي طبقي. مما يعني ذلك تدهور الدولة وتراجعه من كل النواحي وعلى رأسها محاربة الفساد، وتوفير البيئة المناسبة للتنمية، بل أصبحت الدولة نفسها في العراق والإقليم في يومنا جزءاً من الفساد الموجود.

وعليه فقد قام الباحث بكتابة هذا البحث لبيان أثر الحكم الرشيد في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، وإمكانية تطبيقه في إقليم كردستان العراق.

الكلمات الإفتتاحية:

الحكم الرشيد، مؤشرات الحكم الرشيد، التنمية الإقتصادية، الواقع التنموي للإقليم، مؤشرات الحكم الرشيد في الإقيم.

* قدم هذا البحث في المؤتمر العلمي الدولي الثالث– المشترك لجامعة التنمية البشرية/نيسان ٢٠١٦

المقدمة:

إن موضوع الحكم الرشيد يمثل أهمية كبيرة على المستوى العالمي، بحيث أن محاولة إقامة أي بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية من دونه أمر غير ممكن، لأن نوعية الحكم تؤثر في النشاط الاقتصادي، وتتزايد هذه الأهمية في البلدان النامية– الفقيرة تحديداً– والتي تشمل أكثر البلدان الإسلامية، فهذه البلدان أكثر من غيرها بحاجة إلى إرساء أسس ومقومات إدارة رشيدة للحكم، أو الحكم الرشيد، باعتباره المدخل إلى تحقيق التنمية المنشودة لهذه البلدان التي تعاني الفقر والمستويات المرتفعة من البطالة وانخفاض معدلات التنمية البشرية، وتنتشر فيها الأمراض والأوبئة، مع تتدنيات مستوى الإنتاج والدخل والاستهلاك، فضلاً عن هذا المستويات المتدنية من الأمن الغذائي والصحة والتعليم بشكل عام.

وبهذا المعنى أن للحكم الرشيد أساس مؤكد فى العقيدة والشريعة الإسلامية للحكام والمحكومين، وقد عرف المسلمون الأوائل كل مبادئ «الحكم الرشيد» الذي تتحدث عنه النصوص الأدبية والسياسية الحديثة اليوم، ومارسوها حكاماً ومحكومين فى الحقبة التى حكم فيها الرسول (صلى الله عليه وسلم) في مجتمع المدينة المنورة وتبعه على سنته فى ذلك الخلفاء الراشدون، بل وقد وصف الخلافة الأولى بالخلافة الراشدة، ولم يوصف بالخلافة الإسلامية، حيث طبقوا الحكم الرشيد في كافة مجالات الحياة بما فيها الاقتصادية.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث، من حيث أنه يحاول أن يربط بين الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية، وذلك بتطبيق المؤشرات التي وضعها البنك الدولي والمنظور الإسلامي للحكم الرشيد، وإستكشاف هذه العلاقة من خلال امكانية صياغة نموذج وتطبيقه في الاقليم، الذي يحتاج إلى إرساء عناصر ومقومات إدارة رشيدة للحكم، لأنها تعتبر المدخل إلى تحقيق التنمية المنشودة للإقليم.

هدف البحث

يهدف البحث إلى:

١- توضيح مفهوم الحكم الرشيد من كلا الوجهين الوضعي والإسلامي.
٢- تشخيص مؤشرات الحكم الرشيد وفق المنهجين.
٣- بيان الواقع التنموي في الإقليم.
٤- مدى توافر مؤشرات الحكم الرشيد في العراق والإقليم.
٥- تقديم المقترحات المناسبة التي تشارك في ارساء دعائم الحكم الرشيد في الإقليم.

مشكلة البحث

اليوم وبعد مضي أكثر من عقدين من الزمن على تشكيل حكومة اقليم كوردستان العراق، ورغم أنها شبه مستقلة إدارياً واقتصادياً، وذو وفرة واسعة في الموارد الطبيعية والبشرية، إلا أنه يعاني أوضاعاً تنموية واقتصادية صعبة، حيث يستوجب على السلطات الخروج من هذا الوضع في أسرع وقت ممكن، وذلك بتطبيق أسس الحكم الرشيد على كافة الأصعدة، وخصوصاً أنه سلاح حاد في مواجهة الفساد الإداري والمالي المنتشر حالياً في كافة المؤسسات الحكومية.

فرضية البحث

أن تطبيق مبادئ الحكم الرشيد وفق مؤشرات البنك الدولي والأركان التي وضعها المنظور الإسلامي هي الكفيلة ببناء مجتمع راقي وتنمية مستدامة في الإقليم.

وعلى ضوء المقدمات السابقة، يتكون هذا البحث من محورين رئيسيين، يناقش المحور الأول تحديد مفهوم الحكم الرشيد وتحليل خصائصه ومبادئه وأشكاله ومؤشراته، في حين جاء المحور الثاني شارحا للواقع التنموي للإقليم وارتباطه بالحكم الرشيد، وأخيراً، يختتم البحث باستعراض أهم النتائج ويُقدم ملخصاً بأهم المقترحات.

المحور الاول: الحكم الرشيد خصائصه ومبادئه

أولاً. مفهوم الحكم الرشيد

بالرغم من أن فكرة الحكم والحاكمية ظهرت في الغرب، وذلك في نهاية القرن السادس عشر الميلادي، إلا أن مفهوم الحكم من المفاهيم التي تعود جذوره إلى بدايات الحضارة الإنسانية، حيث لا يمكن تصور وجود المجتمعات البشرية من دون وجود إدارة لشؤونها اليومية، وتثبت كتابات المسلمين الأوائل تعريفهم لحقيقة السلطة الحاكمة في المجتمع البشري، حيث رأوا أن الاجتماع ضرورة بشرية، ولا يتحقق حفظ مصالح الناس ودفع شرورهم بين بعضهم البعض إلا بوازع وحاكم، تكون بيده قوة قاهرة تستطيع أن تخضعهم لسلطته، لا تعلوها قوة ولا تغلبها[1].

ونجد أن مادة الحكم تأتي في القرآن على عدة معان منها: الفقه والحكمة والفصل والقضاء والموعظة والفهم والعلم والنبوة والأمر الشرعي وحسن التأويل[2]، وقال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: "ذلكم حكم الله يحكم بينكم"

(١) المقدمة، عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق عبد الواحد وافي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠، ج ٢ ص ٥٧٤.

(٢) ينظر: عبدالعزيز مصطفى كامل: الحكم والتحاكم في خطاب الوحي، الرياض، دار طيبة، ١٩٩٥.

(الممتحنة ١٠) أي في الصلح، والأمر بهذا كله هو حكم الله يحكم به بين خلقه"[١]، ولذلك نرى تسمى الأوامر الشرعية أحكاماً.

فالحكم يعني مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة، وتدير هذه المجموعة من خلاله السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد أو مجتمع ما على جميع المستويات، وهو يتمثل أيضاً في عملية صنع القرار على مستويات عدة كإدارة الشركات والحكم المحلي والحكم الوطني.

أما مصطلح الحكم الرشيد أو الحوكمة أو الحكم الصالح أو الجيد، كل هذه المصطلحات نستطيع اعتبارها ترجمة لأصل الكلمة الإنجليزية (Corporate Governance)[٢]، حيث تستخدم كل هذه الكلمات من قبل الباحثين والمنظمات، وقد اختار مجمع اللغة العربية لفظ كلمة الحوكمة ترجمة لكلمة (Corporate Governance)، وذلك بعد نقاشات متعددة عرضت خلالها مرادفات أخرى كالإدارة الرشيدة للشركات والحاكمية[٣].

ويعود استخدام مصطلح الحكم الرشيد إلى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، حيث لاقى قدراً كبيراً من الأهمية للدول، المتقدمة منها أو النامية على حد سواء، وذلك من أجل تحقيق طموحات المواطنين فيها بتوفير التنمية الشاملة وإدامتها، إلا أن الأمر أصبح أكثر رواجاً في الدول النامية بشكل خاص، نتيجة للتحديات العالمية والإقلمية مثل (العولمة، التجارة العالمية الحرة، الأسواق التجارية المفتوحة، سرعة انتشار المعلومات) والتحديات المحلية التي كانت تكمن في التنافسية وتشجيع الاستثمارات الخارجية والداخلية، والفقر والبطالة والأمن [٤].

وقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، فقد عرفه البنك الدولي بأنها" الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية"[٥]، وكان البنك الدولي نفسه من المنظمات الدولية الأولية التي استخدمت مفهوم الحوكمة كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية عن تحقيق التنمية بفعالية وكفاية، وقد أعاد البنك الدولي ليعرف الحكم الراشد ثانية في ٢٠٠٧ بأنه" هو التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام"[٦]، والذي يبدو أن التعريف الثاني أكثر شمولية من التعريف الأول.

---

(١) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي: تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الرياض، دار طيبة، ط٢، ١٩٩٩، ج٨، ص٩٥.

(٢)نفضل استخدام مصطلح (الحكم الرشيد) من بين هذه المصطلحات، لذا نقتصر طيلة البحث على هذا المصطلح بدل المصطلحات المذكورة الأخرى، وذلك لما يناسب موضع بحثنا هنا.

(٣) إسلام بدوي: مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة خليل، ٢٠٠٨، ص١٢.

(٤) بشر محمد موفق: الحكمانية قضايا وتطبيقات، د-ك، ٢٠١٠، ص٣.

(5)The World Bank: Governance & Development, 1992,P1.

(6)The World Bank: Governance Matters, 2007,p2.

وأن مصطلح الحكم الرشيد استعمل أولاً على المستوى الكلي (الدولي) والذي كان يعرف بالحوكمة الدولية، ومن ثم استعمل عى المستوى الجزئي (المنشآت) الذي يعرف الآن بحوكمة المنشآت، والتي تعرف على "أنها حالة وعملية واتجاه وأنها تمثل نظام مناعة يحمي سلامة كافة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل المنشآت، وتعد الحوكمة بمثابة عملية إدارية تمارسها سلطه الإدارة الإشرافية سواء داخل أوخارج المنشآت[١].

وقد عرف المسلمون الأوائل كل مبادئ الحكم الرشيد الذي تتحدث عنه النصوص الأدبية والسياسية الحديثة ومارسوها حكاماً ومحكومين فى الحقبة التى حكم فيها الرسول (صلى الله عليه وسلم) في مجتمع المدينة المنورة وتبعه على سنته فى ذلك الخلفاء الراشدون من بعده، الذين قاموا بحراسة الدين وسياسة الدنيا[٢]، ومن أسمى غايات الخلافة ووظائفها الهامة سياسة الدنيا وعمارتها.

وتتبين حقيقة الخلافة وطبيعة سلطتها وخصائصها من تعريفات أخرى لها، فمن هذه الخصائص أنها سلطة عامة، ولهذا قد وصفت بالولاية العامة. ومن التعريفات التي توضح هذه الخاصية تعريف التفاتازاني الذي يصفها بأنها "رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم"[٣].

ومن جهة أخرى الناظر في عمل الإداري الإسلامي يرى أن للعمل الإداري مقوماته العقدية القائمة على العقيدة الإسلامية تضع لها قيوداً ومحددات، وترسم لها طريقاً يحكم سلوك القائد الإداري، والمنظمة الإدارية، والأفراد العاملين فيها، سواء في علاقاتهم بعضهم ببعض، أو علاقاتهم مع المجتمع المحيط بهم، ومن ثم تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل العبادات والمعاملات والأخلاق في إطار متكامل يستحيل فصل جزء منها على الأجزاء الأخرى، هذا وغيره كله مما يؤكد مبدأ الحكم الرشيد والإدارة الراشدة في الإسلام.

ثانيا. مبادئ الحكم الرشيد

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحكم الرشيد من جهة، ولاختلاف المفهوم بين الجهات المختلفة من جهة أخرى تتباين مبادئه ومعاييره، فنرى تقرير التنمية الإنسانية العربية يركز على المعايير الإنسانية، بينما برنامج الأمم المتحدةالإنمائي يركز على المعايير السياسية، والبنك الدولي يركز على المعايير الاقتصاديه، ومنظمة التعاون الإقتصادي

(١) عيد بن حامد الشمري: حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الواقع ... الطموح، سوريا، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق "دور حوكمة الشركات في الإصلاح الاقتصادي"، تشرين الأول ٢٠٠٨، ص٣.

(٢) الماوردي، ابي الحسن علي بن محمد بن حبيب: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، القاهرة: مكتبة المصطفى، ١٩٧٣، ص٥.

(٣) التفتازاني، سعد الدين بن عبد الله: شرح المقاصد في علم الكلام، باكستان: دار المعارف النعمانية، ١٩٨١، ج ٢، ص٢٧٢.

والتنمية تركز على المعايير الإدارية. ويعتمد هذا البحث المعايير التي وضعها البنك الدولي، والتي تُعتبر مبادىء الحكم الرشيد، وهي على النحو الآتي[1]:

١-المشاركة والمسألة: وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يكون جميع المسئولين ومتّخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

٢-الإستقرار السياسي وغياب العنف: وتعني إستقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة. كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها.

٣-فعالية الحكومة: أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية.

٤-جودة التشريع: وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن ارساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع. وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة.

٥-سلطة القانون: يعكني أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين ومواطنين، يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، وهناك أطر قانونية وآليات النزاع القانوني وضمان حق التقاضي، واستقلالالقضاء، وأن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان. ويجب أن تكون كافة الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومنتطبيقها.

٦-مراقبة الفساد ومحاربته: وتعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم.

وقد أقر نظام الحكم الإسلامي أركان ومعايير لبناء الحكم الراشد، فالمتتبع لآيات القرآن الكريم يستطيع وضع يده بالتأمل والتدبر على هذه الأركان والمعايير، حيث أن هذه الأركان لاغنى للبشرية عنها بجميع أطيافها ومعتقداتها إن أرادت السعادة والعيش الكريم، ومن هذه الأركان:

---

(١) إسلام بدوي: مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة خليل، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٨، ص ٢٠-٢٠٠.

- العمل على القيام بالقسط والعدل بين الناس بغض النظر عن ميولاتهم السياسي العقائدية أو السياسية: "لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ " (الحديد ٢٥)، فالمقصود من إرسال الرسل، وإنزال الكتب، أن يقوم الناس بالقسط، وفي حقوق الله وحقوق خلقه[1]، ونلاحظ هنا كلمة الناس أي جميع الناس.

- إتباع الشورى كمنهج أصيل في الحكم: أن المشورة مارسها رئيس المسلمين والسياسي الأول محمد – صلى الله عليه وسلم – مع رعيته ومن حوله، وهذا امتثالاً لأمره سبحانه" وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ"(آل عمران ١٥٩)، ووصف سبحانه الجماعة المسلمة، بأنهم يعملون بالشورى، لأن الشورى لا تأتي على الأمة إلا بخير، والقرآن يعلمنا أن أي نتيجة للشورى مهما كانت عواقبها تبقى أخف ضرر من الإستبداد بالرأي وتهميش عقول المجتمع ودوره لأن الشورى تتناسق مع طبيعة الإنسان التي خلقه الله عليها وهي الحرية. كما أن اتباع نهج الشورى دلالة على التوكل على الله حيث أن المسئول حين يمارس هذا النهج ويرضى بنتائجه فإنه يتوكل على الله.

- يكفل حرية التعبير: إن المتدبر في آيات الشورى يدرك أنها يجب أن تكون منهج وثقافة المجتمع بأسره وهذه وظيفة الحاكم والمسئول، وهذا يجعلنا ندرك أنه لا شورى دون حرية إبداء للرأي، وهذه الحرية تعني احتمال موافقة رأي المسئول أو مخالفتها.

- أن المسئول يجب أن يكون راجح الرأي قوي الحجة: وهذا ما يُفهم ضمناً من آيات الشورى، فالذي يعتمد مبدأ الشورى من الطبيعي أن يكون قوى الحجة، والعزم للأخذ بأحد الآراء بعد النظر فيها، وهذا بالضرورة يُوجِب قُدرةً كبيرة لديه في الترجيح والإستنباط الإستدلال، لأن العزم يأتي بعد الحزم والحزم يأتي بعد التمحيص والتقليب.

إن تطبيق هذه المباديء والمبادئ التي وضعها البنك الدولي سوف يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة والحد من استغلال السلطة وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي بما يُسهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي وإدامة التنمية.

(١) ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم: السياسة الشرعية، المملكة العربية السعودية: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤١٨هـ، ص١٩.

ثالثا. مقاربات بين الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية

يرتبط الحكم الراشد بكافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الحياة، سواء كان على المستوى الكلي أو الجزئي، وفي الآونة الأخيرة شهد الحكم الراشد اهتماماً متزايداً من قبل الحكومات والمنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك لما له من أثر على ترسيخ حياة كريمة للمواطنين وحفظ كرامتهم الإنسانية من جهة، والتأثير على النمو والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وخاصة في البلدان النامية التي تعاني من سياسة الحكم غير الرشيد، الذي يمثل الفساد فيها أحد المظاهر الأساسية والشائعة لإدارة الحكم في هذه البلدان، والذي يظهر من خلال المحسوبية ومحاباة الأقارب والرشوة، وانتهاك مبدأ المساواة في المعاملة وغياب المساءلة وعدم تطبيق القوانين والإفلات من العقاب.

التنمية الإقتصادية من العوامل التي لها إهتمام في علم الإقتصاد منذ نشأته، لما لها من تأثير في تحقيق العمالة الكاملة والإستقرار والعدالة في توزيع الدخل القومي، ويحتل النمو في الناتج القومي الإجمالي مركز القلب في التنمية الإقتصادية، لأن النمو يعني التشغيل والإستقرار، غير أن ازدياد ونمو الناتج القومي الإجمالي لا يضمن عدالة التوزيع، خاصة في الدول النامية ومنها الدول الإسلامية والعربية، إذ أن سوء توزيع الدخل سمة بارزة من سمات هذه الدول[1].

ومن هنا ظهرت الأهمية لتعريف التنمية لتشمل ما هو أشمل من النمو الإقتصادي ليتضمن العيش الكريم للجميع والقدرة على الإستمرار الدائم والموثوق والعادل في المستقبل.

رابعا. مقاربات بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة:

يعمل الحكم الرشيد من خلال إيجاد الدوافع الأساسية إلى تحقيق الاطمئنان في كافة مجالات الحياة، وعلى رأسها الاقتصاد مؤدياً بذلك إلى تحقيق الكفاءة وصولاً لزيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفعها، وكما تم عرضه سابقا ان هناك تحول جذري في تعريف التنمية من النمو الاقتصادي (رأس المال المادي) إلى التنمية البشرية (رأس المال البشري) ثم إلى التنمية المستدامة (رأس المال الاجتماعي) وصولاًإلى التنمية الإنسانية، ومن هنا تنشأ العلاقة بين مفهوم الحكم الرشيد والتنمية المستدامة التي تعني "توسيع الخيارات المتاحة لجميع الناس في المجتمع.. وأن تتركز عملية التنمية على النساء والرجال والفقراء والفئات الضعيفة وحماية فرص الحياة للأجيال المقبلة والنظم الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة[2].

---

(١) ينظر: البنك الدولي: ادارة حكم أفضل لاجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤، ص٣٧-٣٨.

(٢) عبد الحسين شعبان، الحكم الصالح والتنمية المستدامة، مقال في الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88141

فالحكم الرشيد هو الوسيلة لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة، ويعتبر شرط من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة، كما أن الحكم الرشيد هو أيضاً نتيجة مراحل تحقيق الإستدامة التي لا يمكن بلوغها من دونه. وأن الحكم الرشيد إذا طبق في أي بلد يؤثر على السياسات الاقتصادية وتجعلها قوية ومحكومة بإدارة جيدة، حيث يمكن أن تعطي ثقة أقوى بالاقتصاد المحلي وبالتالي ستؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج والتوظف ورفاهية اقتصادية متزايدة، وقد اثبتت التجارب العملية أن الدول التي تدار وفق منهج الحكم الرشيد وتتم فيها تفعيل السياسات الاقتصادية الجيدة تنمو بنسبة تفوق ثماني مرات عن تلك الدول التي لاتدار بالحكم الرشيد وهي ذات الاقتصاديات المؤسساتية المنخفضة والسياسات الاقتصادية غير الجيدة[١]. هذا وأن تطبيق الحكم الراشد ضروري لعدالة توزيع الدخل ولتخفيض الفقر وزيادة التوظف وتقليل البطالة وانتاج سياسات جيدة من أجل البناء الهيكلي وتوفير الحاجات الاساسية كالصحة والتعليم والخدمات. وهناك عناصر يجب أن يمتاز بها الحكم الرشيد حتى يؤدي إلى التنمية المستدامة [٢]:

١-تناسق السياسات وتكاملها بين مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية والأمنية، وتحسين التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، مع وجود خطة حكومية طويلة الأمد للإقتصاد والمجتمع، وتوفر الإرادة السياسية لكل ذلك.

٢-تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها ووقواعد محددة للتغيير والتبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة لإتخاذ إجراءات معينة والسير قُدماً نحو الإستدامة.

٣-توفير المعلومات الضرورية لإتخاذ الإجراءات المناسبة والحوافز الملائمة للتنفيذ العملي.

٤-تعزيز برامج التطوير والإبداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للإستخدام الأمثل والأكفأ والفعال للموارد والمصادر.

---

(١) مثنى عبد الرزاق الدباغ: التنمية المستدامة، مقال في الموقع:
http://shakirycharity.org/index_A.php?id=149&news_id=3015

(٢) محمد محمود العجلوني: أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) ، تركيا: استنبول، ٢٠١٣، ص ١٢.

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد 2. العدد 4 .كانون الاول 2016: ص ص 151-166
DOI: 10.21928/juhd.20161225.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

المحور الثاني: الواقع التنموي في الإقليم وأثر الحكم الرشيد فيه

أولاً. الواقع التنموي في الإقليم

إن إقليم كوردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣ أصبحت الأرضية المناسبة والفعالة في العراق، وذلك نظراً للاستقرار الأمني والسياسي الذي كان يتمتع به الإقليم مقارنة بالمناطق العراقية الأخرى، فقد أدى هذا المناخ في الإقليم إلى النهوض بالواقع التنموي والعمران في مجالات مختلفة، وشجع على جلب واستقطاب الشركات الأجنبية ومنحها فرص الاستثمار، وأن هذه الشركات اسهمت وبقدر عال في التقليل من البطالة، ورفع دخول الأفراد، ونستطيع القول أن فترة ما بين (٢٠٠٣-٢٠١٣) من السنوات التي كانت تشهد الإقليم فيها تطوراً تنموياً نوعياً، إلاّ أن اليوم يمر الاقليم بمرحلة اقتصادية حرجة وصعبة للغاية، نتيجة جملة أسباب من بينها: انخفاض أسعار النفط وبالتالي العوائد الناجمة عنه، والخلافات بين المركز والاقليم، هذا بالإضافة إلى عدم وجود إدارة راشدة في نظر الباحث لإدارة هذه الأزمات وسوء الادارة الاقتصادية فيه اضافة الى الفساد المتراكم، مما أدى إلى ركود اقتصادي ونقص في السيولة النقدية، وتفاقم مديونية حكومة كردستان لشركات النفط الأجنبية وللبنوك التجارية، وعدم دفع رواتب كثير من منتسبي المؤسسات الإدارية لشهور عدة، وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى واقع التنمية في الاقليم من خلال الآتي الذي يلاحظ فيه الإخلالات الآتية:

١- عدم تنوع الهياكل الاقتصادية: إن إقليم كوردستان العراق من الأمكان التي تتسم بوفرة الموارد الطبيعية المختلفة والمتنوعة من جهة، ووفرة الموارد البشرية الشابة من جهة أخرى[1]، وبالرغم ما ورد في مسودة الخطة الاستراتيجية لحكومة الاقليم كوردستان-٢٠١٢-٢٠١٦-، التي اشارت إلى التنوع الاقتصادي، إلا أن الواقع يثبت عدم توفر سياسات كافية بهذا الاتجاه تؤدي الى التنويع الاقتصادي، وهناك مؤشرات بسيطة تدل على سير الحكومة بهذا الاتجاه، وعلى سبيل المثال القطاع الزراعي الذي يعد من القطاعات الأقتصادية المهمة الذي يرتبط به الأمن الغذائي للمجتمع من جهة، ومصدر توظيف لعدد كبير من الطاقة البشرية من جهة أخرى لم يلق إهتماماً جدياً من قبل حكومة الإقليم حتى يكون في مستوى المطلوب، وأن الأحصاءات الرسمية التي صدرت من وزارة الزراعة في حكومة اقليم كردستان تبين بان الأنتاج الزراعي في هذا القطاع لم يصل الى المستوى المطلوب وسد الحاجات الغذائية للسكان.

٢- ضعف النمو وتقلبه وإعتماده على النفط: يعتمد الإقليم بالدرجة الأولى على الموازنة التي تأتيه من الحكومة المركزية في بغداد وذلك بنسبة ١٧% كما هو مقرر، وكما هو معلوم وحسب البيانات الرسمية أن صادرات

---

(١) **حكومەتی هەرێمی کوردستان: وەزارەتی پلان دانان، دەستەی ئاماری هەرێم، ڕاپورتی پێشبینی دانیشتوانی هەرێمی کوردستان بۆ سالانی ٢٠٠٩-٢٠٢٠.**

الدولة العراقية من النفط تشكل أكثر من ٩٠% من إيرادات الدولة التي تعتمدها في الموازنة العامة، إلا أن الإقليم أراد أن يبنى اقتصاداً مستقلاً عن المركز في الآونة الأخيرة، فبادر ببيع البترول من دون الرجوع إلى المركز- ولا نشير هنا إلى الإشكاليات والمخلفات التي عقبت هذا الحادث- فإيرادات الإقليم كانت تعتمد أيضاً على النفط وعوائده بشكل كبير،حيث أن سياسة الاعتماد الكلي على النفط في العراق وبالأخص إقليم كوردستان أمر في غاية الخطورة، فهي سياسة مهددة بالتقلب السريع لتذبذب أسعار النفط من جهة ونضب المخزون النفطي من جهة أخرى، فضلا عن التهديد الحقيقي الذي يشكله على الأجيال القادمة.

٣- **هدر كبير للموازنة العامة:** هناك هدر كبير في صرف الموازنة عبر الوزارات والمؤسسات الحكومية، حيث تمتاز حركة النشاط الاقتصادي في إقليم كوردستان بالإنفاق الحكومي المفرط على النفقات التشغيلية التي وصلت حسب بيانات حكومة الإقليم إلى أكثر من ٧٥٪ من الموازنة العامة وهذا بحد ذاته مشكلة كبيرة، حيث أن أغلب الأموال تذهب على شكل رواتب مخلفاً بذلك بطالة مقنعة التي تعد من أبرز أشكال البطالة التي تعاني منها بلدان النامية في المنطقة ومنها العراق وإلاقليم، هذا فضلاً عن وجود آلاف العاطلين عن العمل خصوصاً من الخريجين الذيين لم ينالوا فرصهم من العمل بالقطاع الحكومي، والذي وصلت نسب البطالة بالاقليم الى اكثر من ١٤% من اجمالي السكان في سنة ٢٠١٢، وهذا العدد ربما وصل في هذا اليوم إلى أقصاه بسبب الركود الاقتصادي الحاد الذي يعاني الإقليم منه الآن.

٤-انتشار الفساد: ان الظاهرة والسمة التي تعرف بها العراق بعد أحداث ٢٠٠٣ هي وجود الفساد السياسي والإداري والمالي على كافة الأصعدة، وهي من أخطر المشاكل التي يعاني منها البلد، حيث تستهلك الميزانية والإيرادات الحكومية بشكل لا يوصف، وأن الإقليم هو الآخر الذي لم يسلم من ظاهرة الفساد وانتشاره داخل هياكله المختلفة، لدرجة أن الفساد بات القاعدة الأساسية وليست حالة استثنائية. وقبل الأزمة الحالية وصل وجود غسيل الأموال والفساد الإداري بشكل يفوق جميع التوقعات نتج عنه وجود سيولة كبيرة في السوق لدرجة أصبح الهدف هو العمل لتبيض الاموال وليس العمل لإنجاز مشروع ناجح، حيث هناك اثبتات من قبل بعض النواب على ابرام صفقات وعقود تم تنفيذها عن طريق الرشوة والاختلاس والهدر وتهريب الأموال إلى أن يصل الى تقنين القوانين والتعليمات من أجل نهب منظم لأموال الدولة وتهريبها إلى الخارج.

ثانياً. مؤشرات إدارة الحكم الرشيد في الإقليم

كما ذكر سابقا بان البنك الدولي يقوم من خلال ستة مؤشرات كمية بقياس إدارة الحكم الرشيد، وذلك منذ عام ١٩٩٦ تحت مسمى مؤشرات الحكم الجيد (Worldwide Governance Indicators)، حيث تعكس قيم هذه المؤشرات حسابات لمئات من المتغيرات، وتقييمات الخبراء والمسوحات تستقي معلوماتها من عدد كبير من المنظمات الدولية غير الحكومية ومؤسسات العون الأنمائي متعددة الأطراف والشركات المتخصصة، وهذه المؤشرات هي (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة التشريع، سلطة القانون، ومكافحة الفساد).

وبما أن حكومة اقليم كوردستان ليست كياناً مستقلاً لذاته فإن هذه البيانات لا تشمله كدولة مستقلة، وبالتالي فإن هناك صعوبة في تحصيل بيانات داخلية في هذا المجال وغيره من المجالات الأخرى، خصوصاً ما يمس مجالات التنمية، بل هناك فقر واضح في البيانات والمعلومات لسبب او اخر التي تعطل التخطيط وتؤخر التنمية في أي بلد كان[1]، ولا يختلف الواقع الإداري إلى حد ما في إقليم كوردستان عن الحكومة المركزية، كما أن واقع عموم الإقليم لا يختلف كثيراً عن مجمل الوضع الاقتصادي في العراق كله. فقد كان على مدى عقود اقتصاداً مهمشاً ومتخلفاً وازداد هذا التخلف في أعقاب الخلاص من هيمنة الحكومة البائدة على الإقليم، حيث لم تقم حكومة الإقليم على أمتداد الفترات المنصرمة وحتى الآن، بأي جهد حقيقي للتنمية الاقتصادية، بل تركزت على جوانب معينة، واعتمدت على إشباع حاجات الناس بالاستيراد السلعي لا غير، مما يجعل هذا الاقتصاد يعاني من تشوهات شديدة واقتصاداً ريعياً ومكشوفاً بالكامل، ولكن من الممكن ان يكون الاقليم قد ظلم بعض الشيئ في تلك البيانات نتيجة وجود نقاط يتقاطع بها عن المركز ومنها الاستقرار الأمني الموجود في الإقليم مما جعل بعض الأمور تختلف فيه عن المركز، خصوصاً بالنسبة لحجم الأستثمارات الأجنبية، والتي تشكل جزء من التنمية الاقتصادية أحياناً.

وقد تم إعطاء المؤشرات التي وضعها البنك الدولي لقياس هذه المؤشرات درجات تراوح بين (-٢,٥ و +٢,٥) وتمثل الدرجات السالبة وصولاً إلى الدرجة (-٢,٥) أسوء الحالات لتطبيق الحكم الرشيد، وتمثل الدرجات الموجبة وصولاً إلى الدرجة (+٢,٥) الوضع أفضل الحالات لتطبيق الحكم الرشيد.

(١) الباحث عند مراجعة الجهات المسؤولة والموقع الالكتروني لوزارة التخطيط لم يحصل على أية بيانات أو احصائيات في مجالات عديدة بل الموقع اكتفت بأنها تحت الانشاء والتعديل.

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد 2. العدد 4 .كانون الاول 2016: ص ص 151-166
DOI: 10.21928/juhd.20161225.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

الجدول رقم(١)

وضع العراق في مؤشرات الحكم الرشيد

السنوات	المشاركة والمسائلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	جودة التشريع	سلطة القانون	مكافحة الفساد
١٩٩٦	-١,٩٦	-١,٨٥	-١,٩٥	-٢,٠٢	-١,٥١	-١,٥٣
١٩٩٨	-١,٩٢	-١,٦٠	-١,٨٧	-٢,١٧	-١,٤٩	-١,٢٥
٢٠٠٠	-١,٩٩	-١,٧٨	-١,٨٧	-٢,١٥	-١,٣٣	-١,٤٧
٢٠٠٢	-٢,٠٤	-١,٦٥	-١,٨٨	-١,٩٩	-١,٤٧	-١,٣٠
٢٠٠٣	-١,٤٦	-٢,٤٣	-١,٦٦	-١,٤٣	-١,٦٧	-١,٢٢
٢٠٠٤	-١,٦٨	-٣,١٨	-١,٦١	-١,٦٥	-١,٨٩	-١,٥٦
٢٠٠٥	-١,٤٠	-٢,٧٢	-١,٦٦	-١,٥١	-١,٧٧	-١,٤٦
٢٠٠٦	-١,٤٠	-٢,٨٣	-١,٧٧	-١,٤٠	-١,٧٩	-١,٥٦
٢٠٠٧	-١,٢٣	-٢,٧٩	-١,٥٩	-١,٣٢	-١,٩٢	-١,٥٨
٢٠٠٨	-١,٢٠	-٢,٤٨	-١,٢٦	-١,١٥	-١,٨٤	-١,٥٧
٢٠٠٩	-١,١٠	-٢,١٩	-١,٢٠	-١,٠١	-١,٧٧	-١,٣٩
٢٠١٠	-١,٠٦	-٢,٢٦	-١,٢٢	-١,٠٥	-١,٦٢	-١,٣١
٢٠١١	-١,١٤	-١,٨٤	-١,١٥	-١,٠٩	-١,٥١	-١,٢١
٢٠١٢	-١,١٢	-١,٩٣	-١,١١	-١,٢٧	-١,٥٠	-١,٢٤
٢٠١٣	-١,١٠	-٢,٠٢	-١,٠٨	-١,٢٦	-١,٤٧	-١,٢٥
٢٠١٤	-١,٢١	-٢,٤٧	-١,١٣	-١,٢٥	-١,٣٦	-١,٣٤

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استنادا الى http:// worldbank.org

يتضح من الجدول أعلاه:

١-تشير البيانات الواردة أن المؤشرات الستة لجميع السنوات ١٩٩٦-٢٠١٤ كانت سلبية، مما يعني أن أوضاع إدارة الحكم في العراق سيئة جداً، ويبرهن هذه الحقيقة المستويات المتدنية من التنمية في العراق والإقليم.

٢-وفقاً للبيانات إن مؤشر الحكم الرشيد للمؤشرات الستة لم يحظى بتحسن جيد خلال هذه السنوات الثمانية عشرة (١٩٩٦- ٢٠١٤)، خاصة الاستقرار السياسي الذي اتجهت من وضع سيء إلى الأسوء، حيث بدأ بـ(-١.٨٥) وانتهت بـ(-٢.٤٧)، مما يعني وبعد سقوط النظام العراقي السابق ليس هناك جهود فعلية لوقف التدهور، وإصلاح إدارة الحكم وتغيير المؤشرات باتجاه إيجابي نتيجة انتهاج منهج المحاصصة الطائفية التي قادت البلاد الى قاب قوسين او ادنى من التخلف والدمار وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وهذا ما نلاحظه اليوم واضحا في

الكابينة الحكومية من عدم تخصص المسؤول بمجال عملة والذي ينعكس على قدرة البلد على التقدم والتطر والمضي باتجاه التنمية السليمة وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

٣-العراق يعاني من ارتفاع معدلات الفساد وفي كافة المجالات، وأنه صنف حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية (٢٠١٤) ضمن الدول العشرة ألاكثر فساداً في العالم، حيث يأتي بالمرتبة السادسة[١]، الا انه لم يطرأ أي تحسن على هذا المؤشر، إذ لا زال الفساد قائما نتيجة انخفاض الجهود في مكافحته على الرغم من انخفاظ طفيف في مؤشراته.

٤-هناك تحسن خجول في مؤشرات المشاركة والمسائلة وفعالية الحكومة وجودة التشريعات وسلطة القانون، حيث بقت المؤشرات سالبة ولجميع السنوات محل البحث.

٥-إن غالبية الدراسات الصادرة من البنك الدولي تثبت بأن هناك علاقة بين تحسن مؤشرات إدارة الحكم وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في معظم البلدان، وهذا يتلائم مع الواقع في العراق، حيث أن سوء مؤشرات إدارة الحكم أسهمت في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، بل أصبح العراق تعاني يوماً بعد يوم من العجز المالي، وذلك كله لعدم وجود إدارة رشيدة في الحكم على كافة الأصعدة وبالاخص الجانب الاقتصادي.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

١-هناك اختلافات حول تعريف موحد للحكم الرشيد، وذلك لما يشتمل عليه هذا المصطلح من أبعاد سياسية واقتصادية ومؤسساتية، غير أن كل التعريفات تصب في كيفية تحسين الأداء على أي صعيد طبقت.

٢-الحكم الرشيد الذي تتحدث عنه النصوص الأدبية والسياسية الحديثة مارسها المسلمون حكاماً ومحكومين، وطبقها النبي (صلى الله عليه وسلم) في مجتمع المدينة، ومن ثم الخلفاء الراشدين من بعده.

٣-الواقع التنموي في الإقليم يعاني من عدة مشاكل، منها عدم تنوع الهياكل الإنتاجية، ومصادر تمويل الموازنة العامة، والهدر الفاحش للموازنة العامة بسبب ازدياد عدد الموظفين الذين شكلوا جيشاً من البطالة المقنعة، وانتشار فساد إداري ومالي عريض.

٤-وجود صعوبة بالغة لقياس مؤشرات الحكم الرشيد في الإقليم، وذلك لعدم وجود بيانات واحصائيات.

٥-إن المؤشرات المستخدمة لقياس إدارة الحكم في العراق كلها ذات قيم سالبة، تعبر عن ضعف نضج هذه المؤشرات من جهة، وعن ضعف وجود الحكم الرشيد من جهة أخرى.

٦-هناك ترابط شديد بين مؤشرات قياس إدارة الحكم، حيث لا يمكن تحقيق إحداها على حساب الأخرى والاستغناء عن واحد منها، بل يجب تطبيق كلها في آن واحد.

---

(١) ينظر: http://www.transparency.org/country#IRQ .

٧-إن الالتزام بتطبيق مؤشرات الحكم الرشيد في المنظور الإسلامي يعد أحد المعايير الأساسية لتطبيق هذا الحكم في البلدان الإسلامية بما فيها حكومة الإقليم، وذلك في ظل التغيرات التي يشهدها إقليم كوردستان العراق والتحولات التي يمر بها اقتصاده.

ثانياً: المقترحات:

١-الخلل في نتائج التنمية في الإقليم يعود إلى عدم وجود إدارة راشدة وحكم رشيد يحكم المؤسسات الموجودة، الأمر الذي يتوجب على السلطات تحسين أدائها، وتأخذ بعين الاعتبار تحسين إدارة الحكم والتحرك باتجاه إدارة الحكم الرشيد من خلال تطبيق مبادئ ومتطلبات الحكم الرشيد التي وضعها البنك الدولي والأركان التي وضعها الفكر الإسلامي، في كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية(الخاصة) بالإقليم، وتجاوز المنافع والمصالح الشخصية المنتشرة في الإقليم نتيجة لوجد سوء الإدارة في الحكم، وذلك من أجل بناء إدارة رشيدة والتي تصب في الأخير بالنمو المتزايد على البلد.

٢-تتطلب عملية الحكم الرشيد في المجتمع القيام بتقويم وتصويب شؤون مؤسساته وهياكلها السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية والمالية وتصويبها، لا سيما الإرادة السياسية حيث أن تصويبها تهدف إلى حماية عمليات الإصلاح في إدارة الحكم وهي بمثابة الشرط الأساس لبدء عمليات الإصلاح في إدارة الحكم وتوجيهها نحو الحكم الرشيد.

٣-لعمل على تنوع الهياكل الاقتصادية، وإيجاد مخرج للخروج من الاقتصاد الريعي الآحادي المتمثل بتصدير النفط، حيث يمتلك الإقليم العديد من الموارد التي لم يتم استغلالها بشكلها جيد، إذ لا بد من تنشيط القطاع الزراعي والصناعي والخدمي والسياحي.

٤-العمل على إيجاد حل للبطالة المنتشرة في الإقليم بشقيها (المقنعة والسافرة)، حيث أنه لا يخفى على أحد أن البطالة بكل أنواعها تمثل عائقاً أمام التنمية.

٥-الاحصائيات والبيانات الدقيقة والصحيحة من الأمور التي تتوقف عليها التنمية بكل جوانبها في أي بلد، لذا توصي الدراسة بتفعيل هذا الجانب في الإقليم، الذي يسطير عليه فقر واضح، فان افتقاد الجهد الاحصائي والبياني والمعلوماتي يعطل التخطيط ويؤخر التنمية.

المصادر والمراجع

١-ابن خلدون: المقدمة، تحقيق عبد الواحد وافي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠.

٢-ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم: السياسة الشرعية، المملكة العربية السعودية: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد،١٤١٨هـ.

٣-ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي: تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الرياض، دار طيبة، ط٢، ١٩٩٩.

٤-إسلام بدوي: مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة خليل، ٢٠٠٨.

٥-بشر محمد موفق: الحكمانية قضايا وتطبيقات، د-ك، ٢٠١٠.

٦-التفتازاني، سعد الدين بن عبد الله: شرح المقاصد في علم الكلام، باكستان: دار المعارف النعمانية١٩٨١

٧-عبد العزيز مصطفى كامل: الحكم والتحاكم في خطاب الوحي، الرياض، دار طيبة، ١٩٩٥.

٨-عيد بن حامد الشمري: حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الواقع ... الطموح، سوريا، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق ((دور حوكمة الشركات في الإصلاح الاقتصادي))، تشرين الأول ٢٠٠٨.

٩-الماوردي، ابي الحسن علي بن محمد بن حبيب: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، القاهرة: مكتبة المصطفى، ١٩٧٣.

١٠-محمد محمود العجلوني: أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF)، تركيا: استنبول، ٢٠١٣.

١١-البنك الدولي: ادارة حكم أفضل لاجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤.

١٢-حكومەتی هەرێمی كوردستان: وەزارەتی پلان دانان، دەستەی ئاماری هەرێم، راپورتی پێشبینی دانیشتوانی هەرێمی كوردستان بۆ ساڵانی ٢٠٠٩-٢٠٢٠.

(14)The World Bank: Governance & Development, 1992.

(15)The World Bank: Governance Matters, 2007.

(16) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88141

(17) http://shakirycharity.org/index_A.php?id=149&news_id.

(18) http://www.transparency.org/country#IRQ.